

اختبر نفسك لمادة النقود والبنوك الواجب + أسئلة من الكتاب

(١) إن الانتقال من نظام _____ حيث تتعذر الجزئية إلى النظام النقدي _____ حيث تتساوي القوة الشرائية للنقود مع قيمتها السوقية ،

- أ. النقد الورقي ، الذهبي ، رفع من كفاءة المبادلات التجارية
- ب. المقايضة ، السلعي ، رفع من كفاءة المبادلات التجارية
- ت. النقد الورقي ، السلعي خفض من كفاءة المبادلات التجارية
- ث. المقايضة ، القانوني ، رفع من كفاءة المبادلات التجارية

(٢) أي العبارات التالية صحيحة

- أ. الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود أكثر استقراراً لدى فريدمان منه لدى كينز بسبب اعتماده على مفهوم الدخل الدائم
- ب. الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود أكثر استقراراً لدى كينز منه لدى فريدمان بسبب اعتماده على مفهوم الدخل الجاري
- ت. الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود أقل استقراراً لدى فريدمان منه لدى كينز بسبب اعتماده على مفهوم الدخل الدائم
- ث. لا شيء مما ذكر صحيح

(٣) من أضرار التضخم أن يسبب تشوهات في توزيع الدخل ذلك لأن

- أ. التضخم يقع على الفقراء دون الأغنياء
- ب. التضخم لا يؤثر على أصحاب الدخل الثابتة
- ت. الدخل تتباين في مرونتها
- ث. التضخم يسبب تآكل في القوة الشرائية

(٤) أي من صيغ التمويل (البيوع) الإسلامية التالية أنسب لغايات تمويل المشاريع الزراعية؟

- أ. السلم
- ب. المرابحة
- ت. الاستصناع
- ث. المضاربة

(٥) أي مما يلي يعتبر من موجودات البنك التجاري؟

- أ. الودائع الجارية
- ب. التسهيلات الائتمانية
- ت. شيكات لغايات التحصيل
- ث. الاحتياطي الإجمالي

(٦) إذا علمت أن حجم الودائع الأولى في النظام المصرفي هو ٥٠,٠٠٠ ريال ، وكذلك قيل لك إن البنك المركزي يفرض نسبة ١٥ % كاحتياطي إجباري ، فما هي كمية النقود التي يمكن لهذا النظام المصرفي خلقها؟

- أ. ٧٥٠٠
- ب. ٣٣٣٣٣٣
- ت. ٢٨٣٣٣٣
- ث. ٦١٦٦٦٦

يكون مجموع الودائع = الوديعة الأولية ÷ نسبة الاحتياطي القانوني = $١٥ \div ٤٢٥٠٠ = ٢٨٣٣٣٣,٣٣٣$ ريالاً

(٧) من وظائف البنك المركزي كل ما مما يلي ، ما عدا:

- أ. إدارة عرض النقد
- ب. إدارة السياسة المالية
- ت. التحليل الاقتصادي
- ث. ضبط البنوك

٨) من أكثر المنظرين الاقتصاديين مناداة باستقلال البنوك المركزية

- أ. جون مينادر كينز
- ب. جاري بيكر
- ت. ميلتون فريدمان
- ث. بن برنانكي

٩) الطلب على العملة الأجنبية

- أ. مشتق من الطلب على السلع والخدمات الأجنبية
- ب. يرتفع خلال فترات الركود الاقتصادي
- ت. يسبب ارتفاع سعر العملة المحلية
- ث. لا شيء مما ذكر

١٠) من أهم نظم المدفوعات المستخدمة في تسوية المدفوعات الدولية:

- أ. الشيكات السياحية
- ب. السويفت
- ت. الحوالات السريعة
- ث. البطاقات الائتمانية

١١) يقصد بنظام المقايضة:

- أ. التبادل النقدي للسلع في المجتمعات المتقدمة
- ب. التبادل العيني للسلع بين المجتمعات البدائية
- ت. عدم وجود وحدة لقياس القيمة
- ث. ب و ت

١٢) من مساوئ المقايضة هي:

- أ. أنها غير كفؤة للتبادل
- ب. لا تشجع على التخصص في الإنتاج
- ت. لا تشجع على قيام التجارة
- ث. كل ما تقدم

١٣) من خصائص النقود أنها

- أ. قابلة للتجزئة
- ب. سهلة التمييز
- ت. ذات مواصفات محددة
- ث. كل ما تقدم

١٤) تحديد قيمة النقود المعدنية

- أ. بالمادة المصنوعة منها
- ب. بقانون إصدارها من قبل البنك المركزي
- ت. بمدى تقبلها من قبل الجمهور
- ث. أ و ت

١٥) من أهم أنواع النقود التي استخدمت في صدر الإسلام هي

- أ. السلع الغذائية
- ب. النقود المعدنية الذهبية والفضية
- ت. النقود الورقية
- ث. أ و ب

١٦) أي مما يلي لا تعتبر من وظائف النقود

- أ. وسيلة للمبادلة
- ب. نظام المقايضة
- ت. وحدة قياس
- ث. خزين للقيمة

(١٧) أدى استخدام النقود إلى

- أ. تشجيع التخصص في الإنتاج
- ب. تسهيل عمليات التجارة
- ت. تحقيق العدالة في عمليات المبادلة
- ث. كل ما تقدم

(١٨) تمثل النقود جميع ما يلي ما عدا

- أ. قوة شرائية لا تتغير
- ب. قوة شرائية يمكن أن تنخفض
- ت. قوة شرائية متزايدة باستمرار
- ث. أ و ت

(١٩) تعزى أهمية دراسة النقود إلى

- أ. أن معظم المشكلات الاقتصادية أسبابها نقدية
- ب. أن التغيرات في عرض النقود تؤدي إلى تغيرات الأسعار
- ت. أنها تمثل قوة شرائية بالنسبة للمستهلكين
- ث. كل ما تقدم

(٢٠) التعبير عن الأسعار بالنقود دور النقود

- أ. كسبب للتضخم
- ب. كوسيلة للمبادلة
- ت. كوحدة قياس
- ث. كمخزن للقيمة

(٢١) النظم النقدية هي :

- أ. النظم السلعي
- ب. النظم القانوني أو الورقي
- ت. نظم المقايضة
- ث. أ و ب

(٢٢) من مزايا التعامل بنظام قاعدة الذهب هي

- أ. الأمان
- ب. استقرار أسعار الصرف
- ت. استقرار مستوى الأسعار
- ث. كل ما تقدم

(٢٣) يقصد بقانون كريشام

- أ. النقود الجيدة تطرد النقود الرديئة من التداول
- ب. النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول
- ت. استخدام الذهب فقط في سك النقود المعدنية
- ث. ب و ج

(٢٤) تستمد النقود قوتها في النظام النقدي القانوني من

- أ. القانون
- ب. الجمهور
- ت. قيمة الذهب المصنوع منها
- ث. أ و ت

(٢٥) من أهم مشاكل المقايضة ما يلي

- أ. عدم توافق الرغبات
- ب. تعدد القيم التبادلية للسلعة الواحدة
- ت. ارتفاع تكاليف المخاطر والنقل والتخزين
- ث. جميع ما تقدم

(٢٦) استناداً إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود

- أ. تؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع الأسعار
- ب. تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تخفيض الأسعار
- ت. تؤدي زيادة الضرائب إلى زيادة معدل البطالة
- ث. كل ما تقدم

(٢٧) يعتمد الطلب على النقود لأغراض المبادلات على

- أ. معدل الفائدة
- ب. مستوى الدخل
- ت. معدل الادخار
- ث. كل ما تقدم

(٢٨) استناداً إلى النظرية الكينزية ، فإن الطلب على النقود لأغراض المضاربة يعتمد على

- أ. مستوى الدخل
- ب. معدل الفائدة
- ت. معدل الضرائب
- ث. كل ما تقدم

(٢٩) تكتب معادلة التبادل في الصيغة

- أ. $M / P = VY$
- ب. $M / P = P1$
- ت. $MV = PY$
- ث. $MY = VP$

(٣٠) من أهم الانتقادات التي توجه إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود أنها

- أ. أهملت دور معدل الفائدة
- ب. افترضت وجود علاقة عكسية بين كمية النقود والأسعار
- ت. افترضت ثبات الأجور
- ث. ب و ت

(٣١) يتحقق التوازن في نموذج كينز عندما يكون

- أ. الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي = الإنفاق الكلي المخطط ≠ الإنفاق الكلي الفعلي
- ب. الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي ≠ الإنفاق الكلي المخطط = الإنفاق الكلي الفعلي
- ت. الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي ≠ الإنفاق الكلي المخطط = الإنفاق الكلي الفعلي
- ث. الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي ≠ الإنفاق الكلي المخطط ≠ الإنفاق الكلي الفعلي

(٣٢) إذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ ، والميل الحدي للاستيراد ٠,١٥ ، فإن زيادة الصادرات بمقدار ٢٠٠

مليون دينار تؤدي إلى زيادة دخل توازن الاقتصاد بمقدار

- أ. ٥٠٠ مليون دينار
- ب. ٢٢٥ مليون دينار
- ت. ٢٠٠ مليون دينار
- ث. ٣٠٠ مليون دينار

(٣٣) إذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٧٥ ، والميل الحدي ٠,١٥ والضريبة الثابتة بمقدار ١٠٠ مليون دينار

تؤدي إلى انخفاض دخل

- أ. ٥٠٠ مليون دينار
- ب. ٢٢٥ مليون دينار
- ت. ٢٠٠ مليون دينار
- ث. ٣٠٠ مليون دينار

- (٣٤) كلما زاد سعر الفائدة
- أ. انخفاض الاستثمار المخطط
- ب. زاد الاستثمار المخطط
- ت. انخفاض الاستثمار المخطط فقط إذا كان يمول بالاقتراض
- ث. لا يتأثر الاستثمار المخطط ، فهو مستقل عن سعر الفائدة
- (٣٥) تؤدي زيادة سعر الفائدة في الأسواق المحلية إلى
- أ. زيادة الصادرات وانخفاض الواردات
- ب. زيادة الواردات فقط
- ت. انخفاض الصادرات فقط
- ث. انخفاض الصادرات وزيادة الواردات
- (٣٦) يعكس منحنى (IS) توليفات أو مستويات
- أ. سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في سوق النقد
- ب. مستوى الأسعار والدخل التي تحقق التوازن في سوق السلع
- ت. سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في سوق السلع
- ث. مستوى الأسعار والدخل التي تحقق التوازن في سوق النقود
- (٣٧) أي نقطة إلى اليمين من منحنى (IS) تدل على وجود
- أ. فائض طلب في سوق النقود يؤدي إلى انخفاض الدخل أو ارتفاع
- ب. فائض عرض في سوق السلع يؤدي انخفاض الدخل أو انخفاض
- ت. فائض طلب في سوق السلع يؤدي إلى زيادة الدخل أو ارتفاع
- ث. فائض عرض في سوق النقود يؤدي إلى زيادة الدخل أو ارتفاع
- (٣٨) يعكس منحنى (LM) توليفات أو مستويات
- أ. سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في سوق النقود
- ب. مستوى الأسعار والدخل التي تحقق التوازن في سوق السلع
- ت. سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في سوق السلع
- ث. مستوى الأسعار والدخل التي تحقق التوازن في سوق النقود
- (٣٩) أي نقطة إلى اليمين من منحنى (LM) تدل على وجود
- أ. فائض طلب في سوق النقود يؤدي إلى انخفاض الدخل أو ارتفاع سعر الفائدة
- ب. فائض عرض في سوق السلع يؤدي انخفاض الدخل أو انخفاض سعر الفائدة
- ت. فائض طلب في سوق السلع يؤدي إلى زيادة الدخل أو ارتفاع مستوى الأسعار
- ث. فائض عرض في سوق النقود يؤدي إلى زيادة الدخل أو ارتفاع سعر الفائدة
- (٤٠) عند تقاطع منحنى () ومنحنى () يتحقق التوازن في
- أ. سوق السلع فقط
- ب. سوق النقود فقط
- ت. كل من سوق السلع وسوق النقود
- ث. كل من سوق السلع وسوق العمل
- (٤١) تؤدي السياسة المالية التوسعية حسب تحليل IS - LM إلى — الناتج الكلي وإلى — معدلات الفائدة
- أ. زيادة ، انخفاض
- ب. زيادة ، ارتفاع
- ت. انخفاض ، انخفاض
- ث. انخفاض ، ارتفاع
- (٤٢) يؤدي قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية إلى
- أ. انتقال منحنى الطلب الكلي نحو الجهة اليمنى
- ب. انتقال منحنى الطلب الكلي نحو الجهة اليسرى
- ت. بقاء المنحنى دون تغيير
- ث. انخفاض عرض النقد

٤٣) يؤدي — في مستوى الأسعار (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) إلى — في معدلات الفائدة و — مستوى الاستثمار

- أ. الارتفاع ، ارتفاع ، ارتفاع
- ب. الارتفاع ، انخفاض ، ارتفاع
- ت. الانخفاض ، انخفاض ، ارتفاع
- ث. الانخفاض ، انخفاض ، انخفاض

٤٤) يتجه منحنى LM إلى الأعلى لأنه مع ارتفاع الدخل، فإن — يجب أن — لأجل أن يبقى السوق النقدي في حالة توازن:

- أ. عرض النقد ، يرتفع
- ب. معدل الفائدة ، ينخفض
- ت. عرض النقد ، ينخفض
- ث. معدل الفائدة ، يرتفع

٤٥) تستطيع الحكومة تغطية العجز في الموازنة بواسطة

- أ. تخفيض الضرائب
- ب. الاقتراض عن طريق بيع السندات الحكومية
- ت. تخفيض الكتلة النقدية
- ث. زيادة الإنفاق الحكومي

٤٦) استناداً النظرية الكينزية ، فإن مستوى توازن الإنتاج يتحقق

- أ. عند حالة الاستخدام الكامل فقط
- ب. عند مستوى أقل من الاستخدام الكامل
- ت. إذا امتنعت الحكومة عن التدخل في الاقتصاد
- ث. عند مستوى أعلى من الاستخدام الكامل

٤٧) إذا افترضنا بأن الاقتصاد يعاني من ارتفاع معدلات الفائدة والبطالة ، يمكن أن نستنتج بان السياسة — تعتبر —

- أ. المالية ، توسعية
- ب. النقدية ، توسعية
- ت. النقدية ، انكماشية
- ث. المالية ، انكماشية

٤٨) أي مما يلي يسبب انتقال منحنى IS نحو الجهة اليسرى ؟

- أ. زيادة الإنفاق الحكومي
- ب. زيادة الضرائب
- ت. زيادة عرض النقد
- ث. أ و ب

٤٩) من أهم أضرار التضخم ما عدا واحدة

- أ. يؤدي لانخفاض المستوى المعيشي للمجتمع بصفة عامة
- ب. يعيد توزيع الدخل من ذوي الدخل غير المرنة إلى ذوي الدخل المرنة
- ت. يشجع على زيادة الصادرات
- ث. يقلل الحافز على الاستثمار الحقيقي بسبب ارتفاع مخاطر الاستثمار

٥٠) يعتقد النقديون أن التضخم يمكن أن يحدث فقط في حالة

- أ. زيادة الإنفاق الحكومي الممول بالضرائب
- ب. زيادة الإنفاق الحكومي الممول ببيع السندات الحكومية للجمهور
- ت. الصدمات السالبة على جانب العرض
- ث. زيادة الإنفاق الحكومي الممول بالاقتراض من البنك المركزي

- (٥١) يعتمد الناتج المحلي الإجمالي في المدى البعيد على
- أ. كمية عنصر رأس المال المتاحة
 - ب. كمية عنصر العمل المتاحة
 - ت. المستوى التقني السائد
 - ث. جميع ما تقدم
- (٥٢) قد يتحقق توازن الاقتصاد في المدى القريب
- أ. عند مستوى الاستخدام الكامل
 - ب. عند مستوى يفوق مستوى الاستخدام الكامل
 - ت. عند مستوى يقل عن مستوى الاستخدام الكامل
 - ث. جميع ما تقدم ممكن
- (٥٣) في المدى البعيد ، يتحقق توازن الاقتصاد
- أ. عند مستوى الاستخدام الكامل
 - ب. عند مستوى يفوق مستوى الاستخدام الكامل
 - ت. عند مستوى يقل عن مستوى الاستخدام الكامل
 - ث. جميع ما تقدم ممكن
- (٥٤) تنشأ دورات الأعمال بسبب
- أ. الإضرابات الدورية للعمال
 - ب. موجات الزيادة في الواردات
 - ت. التقلبات الموسمية في مستوى الأسعار
 - ث. تقلبات الطلب والعرض الكليين ، وعجز الأجور عن ملاحقة تقلبات الأسعار
- (٥٥) الناتج المحلي الإجمالي الكامن هو
- أ. الناتج الممكن عند أعلى مستوى ممكن للاستخدام
 - ب. الناتج الممكن عند مستوى الاستخدام الكامل
 - ت. الناتج الممكن عند أعلى مستوى للبطالة
 - ث. الناتج الممكن عند أدنى مستوى ممكن للاستخدام
- (٥٦) من أسباب انتقال منحنى العرض في المدى القريب ما يلي
- أ. زيادة مستوى الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي
 - ب. زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
 - ت. زيادة مستوى الأجور النقدية
 - ث. زيادة قيمة الصادرات
- (٥٧) جميع ما يلي يمكن أن يتسبب في انتقال منحنى الطلب الكلي ما عدا
- أ. ارتفاع مستوى الأسعار
 - ب. زيادة الإنفاق الحكومي
 - ت. النقص في الاستثمار المستقل
 - ث. زيادة الواردات المستقلة
- (٥٨) تحدث المزاحمة التامة نتيجة لـ
- أ. العجز في الميزان التجاري
 - ب. العجز في ميزان المدفوعات
 - ت. العجز في الحساب الجاري
 - ث. العجز في الموازنة الممول ببيع السندات للجمهور
- (٥٩) تحدث الفجوة التضخمية عندما
- أ. يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل
 - ب. يزيد معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعية
 - ت. ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعية
 - ث. أ و ب

(٦٠) تحدث الفجوة الانكماشية عندما

- أ. يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكلي
- ب. يزيد الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكلي
- ت. يزيد معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعية
- ث. أ و ب

(٦١) تنخفض القوة الشرائية للنقود

- أ. في مرحلة الانتعاش الاقتصادي
- ب. في مرحلة الركود الاقتصادي
- ت. عندما يرتفع الرقم القياسي للأسعار بنسبة أكبر من ارتفاع الدخل النقدي
- ث. أ و ب

(٦٢) يقصد بالتضخم المكبوت

- أ. تبني الحكومة لسياسة دعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية
- ب. تبني الحكومة لنظام توزيع السلع الاستهلاكية الأساسية بالمجان
- ت. ترك أسعار السلع الاستهلاكية لآلية السوق الحرة
- ث. أ و ب

(٦٣) يتسم التضخم الركودي

- أ. بزيادة معدل التضخم وانخفاض معدل البطالة
- ب. انخفاض معدل التضخم وانخفاض معدل البطالة
- ت. ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة
- ث. انخفاض معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة

(٦٤) يمكن أن تسهم السياسة النقدية بتحقيق النمو الاقتصادي

- أ. زيادة الإنفاق الاستهلاكي
- ب. تخفيض معدل الادخار
- ت. تخفيض معدل التضخم
- ث. زيادة معدل الفائدة

(٦٥) يحدث التضخم المفرط عندما

- أ. تقوم الحكومة بزيادة الضرائب
- ب. تقوم الحكومة بتمويل العجز الكبير في الموازنة بواسطة طبع النقود
- ت. يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل الفائدة
- ث. يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي

(٦٦) يعزى التضخم الناتج عن زيادة الطب إلى

- أ. زيادة عرض النقد
- ب. تحول منحني الطلب الكلي نحو الجهة اليمنى
- ت. التوقعات المتفائلة بالنسبة للنمو الاقتصادي
- ث. كل ما تقدم

(٦٧) استناداً إلى التحليل الكينزي ، فإن الزيادة المستمرة في عرض النقد ستؤدي إلى

- أ. انخفاض مستوى الأسعار
- ب. انخفاض مستوى الإنتاج
- ت. التضخم
- ث. ب و ت

(٦٨) إذا افترضنا بأن العمال على دراية بأن البطالة غير مرغوب فيه ، من الناحية السياسية فإن الحكومة

تستجيب لزيادة الأجور بزيادة عرض النقد. ماذا يطلق على هذا النوع من التضخم ؟

- أ. تضخم زيادة الطلب
- ب. تضخم زيادة التكاليف
- ت. تضخم مفرط
- ث. تضخم مكبوت

(٦٩) من أهم وظائف البنوك التجارية هي

- أ. قبول الودائع
- ب. تقديم القروض
- ت. خصم الأوراق التجارية
- ث. كل ما تقدم

(٧٠) أي مما يلي يعتبر من الأمور المهمة بالنسبة للإدارة العليا للبنك التجاري ؟

- أ. الحصول على الأموال بأقل تكلفة
- ب. الاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة لمواجهة السحوبات
- ت. تقليل المخاطر من خلال تنويع الموجودات
- ث. كل ما تقدم

(٧١) أي مما يلي يحقق أكبر عائد للبنوك التجارية ؟

- أ. الاحتياطات
- ب. خصم الأوراق المالية
- ت. الودائع لدى البنوك الأخرى
- ث. القروض

(٧٢) تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى

- أ. زيادة قدرة البنوك على منح القروض
- ب. انخفاض قدرة البنوك على منح القروض
- ت. انخفاض قيمة المضاعف النقدي
- ث. ب و ت

(٧٣) تؤدي حالة الانتعاش الاقتصادي إلى ارتفاع الأسعار ، وبالتالي إلى

- أ. ارتفاع قيمة النقود
- ب. انخفاض قيمة النقود
- ت. انخفاض أسعار الفائدة
- ث. انخفاض معدل النمو الاقتصادي

(٧٤) معدل الخصم هو سعر الفائدة الذي

- أ. تدفعه البنوك التجارية على ودائع التوفير
- ب. يفرضه البنك المركزي على خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية
- ت. تدفعه البنوك التجارية على ودائع الطلب
- ث. يدفعه البنك المركزي على احتياطات البنوك

(٧٥) أي مما يلي يعتبر من مكونات مطلوبات البنك التجاري

- أ. الاحتياطات
- ب. القروض
- ت. الأسهم
- ث. الودائع

(٧٦) يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود بواسطة

- أ. بيع بعض استثماراته
- ب. زيادة احتياطاته
- ت. إقراض احتياطاته الفائضة
- ث. تخفيض التسهيلات الائتمانية

(٧٧) أي مما يلي جزءاً من عرض النقد M2 وليس من M1

- أ. العملة في التداول
- ب. ودائع الطلب
- ت. الشيكات السياحية
- ث. ودائع لأجل

(٧٨) ما هو أكبر مكون لعرض النقد M1

- أ. العملة في التداول
- ب. الشيكات السياحية
- ت. النقد لدى البنوك
- ث. ودائع الادخار

إذا كان إجمالي الودائع بالبنك ١٠٠٠ دينار ، والاحتياطي الكلي ٣٠٠ دينار ، وكانت نسبة الاحتياطي القانوني ١٠% ، وإجمالي القروض ٧٠٠ دينار ، أجب على الأسئلة الأربعة التالية :

(٧٩) مبلغ الاحتياطي القانوني المطلوب من البنك الاحتفاظ به نقداً هو

- أ. ٧٠٠ دينار
- ب. ٣٠٠ دينار
- ت. ١٠٠ دينار
- ث. صفر

(٨٠) مبلغ الاحتياطي الحر أو الفائض

- أ. ٣٠٠ دينار
- ب. ٢٠٠ دينار
- ت. ١٠٠ دينار
- ث. صفر

(٨١) عندما يقدم البنك أقصى ما يمكن من قروض ، ويعجز عن تقديم قروض ، الاحتياطي الحر يساوي

- أ. ٣٠٠ دينار
- ب. ٢٠٠ دينار
- ت. ١٠٠ دينار
- ث. صفر

(٨٢) مقدار الودائع المشتقة في هذا البنك حالياً هو

- أ. ٧٠٠ دينار
- ب. ٣٠٠ دينار
- ت. ١٠٠ دينار
- ث. صفر

(٨٣) استناداً لنظام القيد المحاسبي المزدوج ، فإن موجودات البنك تكون

- أ. أكبر من مطلوباته
- ب. مساوية لمطلوباته
- ت. أقل من مطلوباته
- ث. سياسة البنك لا تلتزم بهذا

(٨٤) أي مما يلي يعتبر من موجودات البنك التجاري ؟

- أ. الاحتياطي القانوني
- ب. ودائع لأجل
- ت. ودائع ادخارية
- ث. القروض

(٨٥) أي مما يلي يعتبر من مطلوبات البنك التجاري ؟

- أ. أدونات الخزنة
- ب. السندات الحكومية
- ت. ودائع تحت الطلب
- ث. الاحتياطي القانوني

٨٦) أي مما يلي يعتبر من الموجودات العالية السيولة للبنك ؟

أ. الاستثمارات العقارية

ب. أدونات الخزنة

ت. الأوراق التجارية

ث. ب و ت

٨٧) أي مما يلي يعتبر من الموجودات الأقل سيولة للبنك؟

أ. الاستثمارات طويلة الأجل

ب. السندات الحكومية

ت. أدونات الخزنة

ث. ب و ت

٨٨) من أهم خصائص الموجودات ذات السيولة العالية هي

أ. القابلية للتداول

ب. استقرار أسعارها

ت. إمكانية استعادة قيمتها

ث. كل ما تقدم

٨٩) تعتمد ربحية البنك التجاري على

أ. كيفية توظيف موارده المالية

ب. مواكبة التطور التقني

ت. تنويع خدماته

ث. كل ما تقدم

٩٠) تميل البنوك التجارية إلى

أ. التوسع في الإقراض في فترات الركود الاقتصادي

ب. التوسع في الإقراض في فترات الانتعاش الاقتصادي

ت. الاحتفاظ بنسبة سيولة أعلى في فترات الركود الاقتصادي

ث. ب و ت

٩١) يفترض بالبنوك التجارية أن

أ. الالتزام بالاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي

ب. الاهتمام بأعداد دراسات المخاطر القطرية

ت. تنويع محافظها الاستثمارية

ث. كل ما تقدم

٩٢) تعتبر البنوك الإسلامية بديلاً منافساً للتقليدية ، فهي

أ. توفر خياراً للمعاملات المصرفية ينسجم وأحكام الشرعية

ب. تعطي عوائد مجزية بالمقارنة بالبنوك التقليدية

ت. أصبحت واسعة الانتشار في العواصم الإسلامية وغير الإسلامية

ث. جميع ما تقدم

٩٣) من أهم الموارد الداخلية أو الذاتية للبنك الإسلامي ما يلي

أ. الودائع الاستثمارية

ب. رأس المال واحتياطيات رأس المال

ت. الودائع الجارية

ث. أموال الزكاة والأمانات

٩٤) انسب العقود الإسلامية لتمويل الإنتاج الزراعي هي عقود

أ. المضاربة

ب. المرابحة

ت. السلم

ث. الاستصناع

٩٥) أنسب العقود الإسلامية لتمويل الواردات هي

أ. المضاربة

ب. المرابحة

ت. السلم

ث. الاستصناع

٩٦) من أهم الموارد الخارجية للبنك الإسلامي ما يلي

أ. الودائع الاستثمارية

ب. رأس المال

ت. احتياطات رأس المال

ث. جميع ما تقدم

٩٧) يقصد بالاتجار المتاجرة في

أ. العملة

ب. السلع

ت. الخدمات

ث. الأسهم

٩٨) يضم البيع المطلق

أ. بيع المساومة

ب. بيع الحطيطة

ت. بيع التولية

ث. جميع ما سبق

٩٩) يشمل بيع الثمن بالعين

أ. بيع السلم الذي يشترط السداد الآجل

ب. بيع السلم الذي يشترط السداد عند التعاقد

ت. بيع الاستصناع الذي يجوز فيه تأجيل السداد

ث. أ و ت

١٠٠) السلم هو

أ. عقد بين البنك والمنتج لشراء الإنتاج بثمن حاضر وتسليم مؤجل

ب. عقد بين البنك والمنتج لشراء الإنتاج بثمن آجل وتسليم حاضر

ت. عقد شراء سلعة وبيعها للأمر بالشراء

ث. عقد استثمار ، البنك فيه رب المال والمضارب هو المستثمر

١٠١) المخاطر التي يتحملها البنك الإسلامي في عقود المربحة هي

أ. مخاطر انخفاض سعر السلعة قبل التعاقد

ب. مخاطر انخفاض سعر السلعة بعد التعاقد

ت. مخاطر عدم التزام الأمر بالشراء بوعده

ث. أ و ت

١٠٢) أي جهة مسؤولة عن تحديد معد الخصم ؟

أ. وزارة المالية

ب. البنك المركزي

ت. رئيس الدولة

ث. ليس أي مما تقدم

١٠٣) التقلبات السياسية هي من — الأسباب التي تدعو إلى منح المركزي استقلالية

أ. أقل

ب. أكثر

ت. غير

ث. ليس أي مما تقدم

١٠٤) إذا قرر البنك المركزي إضافة احتياطات جديدة في النظام المصرفي فلا بد أن

أ. بيع السندات الحكومية

ب. شراء السندات الحكومية

ت. زيادة معد الخصم

ث. زيادة معدل الاحتياطي القانوني

١٠٥) يؤدي تخفيض معدل الاحتياطي القانوني إلى

أ. انخفاض المضاعف النقدي

ب. ارتفاع المضاعف النقدي

ت. انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض

ث. ليس أياً مما تقدم

١٠٦) يشار إلى البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير لأنه

أ. يقدم القروض إلى البنوك بأقل نسبة فائدة

ب. يقدم القروض إلى الأفراد بأقل نسبة فائدة

ت. يقدم القروض إلى البنوك التي تعاني من قلة السيولة

ث. يقوم بالإشراف على البنوك

١٠٧) يؤدي نظام التأمين على الودائع إلى

أ. تشجيع مدراء البنوك لتقديم القروض التي تتسم بزيادة درجة المجازفة

ب. تحفيز البنوك لتكون أكثر حرصاً في تقديم القروض

ت. تشجيع الأفراد للتعامل مع أي بنك بغض النظر عن المركز المالي للبنك

ث. أ و ت

١٠٨) يؤدي شراء السندات الحكومية من قبل البنك المركزي إلى

أ. زيادة كمية النقود

ب. زيادة معدل الخصم

ت. زيادة معدل الاحتياطي

ث. انخفاض كمية النقود

١٠٩) تؤدي زيادة كمية النقود إلى

أ. ارتفاع سعر الفائدة

ب. بقاء سعر الفائدة بدون تغير

ت. انخفاض سعر الفائدة

ث. ليس أياً مما تقدم

١١٠) من أجل إزالة الفجوة التضخمية ، يقوم البنك المركزي _____ كمية النقود و _____

الطلب الكلي

أ. زيادة ، زيادة

ب. زيادة ، تخفيض

ت. تخفيض ، زيادة

ث. تخفيض ، تخفيض

١١١) إذا قرر البنك المركزي زيادة سعر الفائدة ، فسيؤدي هذا إلى

أ. انخفاض الاستثمار والاستهلاك

ب. ارتفاع سعر صرف العملة المحلية وانخفاض صافي الصادرات

ت. زيادة الاستثمار والاستهلاك

ث. أ و ب

١١٢) يؤدي تخفيض البنك المركزي لعرض النقد إلى

أ. ارتفاع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد لتقليل الاحتفاظ بالنقود

ب. ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الإنفاق الاستثماري

ت. ارتفاع الإنتاج مع انخفاض الإنفاق الاستثماري

ث. أ و ب

(١١٣) تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق

أ. النمو الاقتصادي

ب. الاستقرار الاقتصادي

ت. الاستخدام الكامل

ث. كل ما تقدم

(١١٤) تعني السياسة النقدية التوسعية ما يلي

أ. تخفيض سعر الفائدة

ب. تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني

ت. قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية

ث. كل ما تقدم

(١١٥) تعني السياسة النقدية الانكماشية

أ. قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية

ب. زيادة سعر الخصم

ت. تخفيض نسبة الاحتياطي

ث. أ و ب

(١١٦) عندما يرغب البنك المركزي في زيادة احتياطيات البنوك فإنه

ج. يشتري السندات الحكومية

ح. يرفع معد الخصم

خ. يبيع السندات الحكومية

د. أ و ب

(١١٧) أدى نظام التأمين على الودائع إلى

أ. منع حدوث الربع بين المودعين ، ولكنه لم يمنع انهيار البنوك

ب. منع حدوث حالات الإفلاس المصرفي

ت. منع حدوث حالا الإفلاس المصرفي ، ولكن لم يمنع حدوث الركود

ث. أ و ب

(١١٨) تعتبر السياسة النقدية

أ. أكثر فاعلية في الأقطار المتقدمة

ب. أقل فاعلية في الأقطار المتقدمة

ت. أكثر فاعلية في الأقطار النامية

ث. أ و ت

(١١٩) من أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية هي

أ. التوفيق بين تحقيق استقرار الأسعار وزيادة النمو الاقتصادي

ب. زيادة الطلب الكلي وتخفيض معد التضخم

ت. الحد من الإنفاق الحكومي غير الإنتاجي

ث. كل ما تقدم

(١٢٠) تعتبر السياسة النقدية

أ. أكثر مرونة من السياسة المالية

ب. أقل مرونة من السياسة المالية

ت. أقل مرونة من السياسة التجارية

ث. ب و ت

(١٢١) يمكن أن تسهم السياسة النقدية بتحقيق النمو الاقتصادي من خلال

أ. تشجيع الإنفاق الاستهلاكي

ب. تشجيع الإنفاق الاستثماري

ت. تخفيض معدل التضخم

ث. ب و ت

(١٢٢) لقد ثبت من التجربة العلمية بعد الكساد الاقتصادي

- أ. أن النظام النقدي الورقي أفضل من قاعدة الذهب
- ب. أن قادة الذهب أفضل من النظام النقدي الورقي
- ت. ضرورة إصلاح النظام النقدي العالمي
- ث. أ و ت

(١٢٣) استناداً إلى اتفاقية بريتون وودز

- أ. تلتزم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها بالدولار
- ب. ضرورة تدخل الحكومات في سوق الصرف العالمي لمنع التقلبات في أسعار صرف عملاتها بأكثر من ١% من أسعارها الرسمية
- ت. التزمت الولايات المتحدة بمبادلة الدولار بالذهب عند سعر محدد
- ث. كل ما تقدم

(١٢٤) تخلت الولايات المتحدة عن التزامها بصرف الدولار بالذهب في سنة

- أ. ١٩٧١
- ب. ١٩٤٣
- ت. ١٩٧٣
- ث. ٢٠٠٠

(١٢٥) بدأ العمل بنظام تعويم أسعار الصرف

- أ. بعد أن قررت الولايات المتحدة تخفيض سعر الدولار في سنة ١٩٧١
- ب. في سنة ١٩٧٣
- ت. في سنة ١٩٩٠
- ث. ليس أي مما تقدم

(١٢٦) الطلب على العملة الأجنبية

- أ. هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات الأجنبية
- ب. يعتمد على الإنتاج المحلي للبلد المستورد
- ت. يعتمد على حجم السكان
- ث. كل ما تقدم

(١٢٧) تؤدي زيادة الطلب العالمي على السلع اليابانية إلى

- أ. انخفاض الطلب على الين الياباني
- ب. زيادة الطلب على الين الياباني
- ت. زيادة الطلب على الدولار الأمريكي
- ث. ب و ت

(١٢٨) إذا انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو ، فمعنى هذا أن

- أ. يؤدي ارتفاع معدل الفائدة على الدولار الأمريكي
- ب. انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى
- ت. ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى
- ث. بقاء سعر صرف الدولار بدون تغيير

(١٢٩) يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار الكندي إلى

- أ. زيادة عدد السياح الأمريكيين إلى كندا
- ب. انخفاض عدد السياح الأمريكيين إلى كندا
- ت. زيادة عدد السياح الكنديين على أمريكا
- ث. ب و ت

(١٣٠) يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي إلى

- أ. ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأمريكية بالعملات الأخرى
- ب. انخفاض أسعار السلع والخدمات الأمريكية بالعملات الأخرى
- ت. انخفاض سعر صرف الين الياباني
- ث. ب و ت

(١٣١) يشار إلى الليبور LIBOR باعتباره

- أ. سعر الإقراض بين البنوك
- ب. كمؤشر يستخدم لتحديد سعر القروض في المعاملات الدولية
- ت. أعلى سعر فائدة على ودائع الأجل
- ث. أ و ب

(١٣٢) يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي إلى

- أ. أسعار السلع الأمريكية ستتناقص بالنسبة للسلع الأوروبية
- ب. أسعار السلع الأمريكية سترتفع بالنسبة للسلع الأوروبية
- ت. سعر صرف اليورو سيرتفع مقابل الدولار
- ث. أ و ت

(١٣٣) أدى الكساد العالمي الكبير في الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ إلى

- أ. تقليص عمليات البنوك الدولية
- ب. زيادة القيود على عمليات التحويل الخارجي
- ت. تطبيق نظام الحصص
- ث. كل ما تقدم

(١٣٤) الهدف الرئيس من فتح مكاتب التمثيل للبنوك الدولية في الخارج هو

- أ. قبول الودائع
- ب. منح القروض
- ت. جمع المعلومات عن القروض الاستثمارية المتاحة في الخارج
- ث. كل ما تقدم

(١٣٥) تحدث الأزمات المصرفية على المستويين المحلي والدولي بسبب

- أ. عدم التزام البنوك بتعليمات البنك المركزي
- ب. منح البنوك القروض بدون ضمانات كافية
- ت. تركيز البنوك في سياستها الإقراضية على الربحية على حساب المجازفة
- ث. كل ما تقدم

(١٣٦) بدأ العمل بنظام تعويم أسعار الصرف

- أ. بعد أن قررت الولايات المتحدة تخفيض سعر الدولار في سنة ١٩٧١
- ب. في سنة ١٩٧٣
- ت. ١٩٩٠
- ث. ليس أي مما تقدم

(١٣٧) يعزى اهتمام البنوك بالتقدم التقني للأسباب التالية

- أ. تقيم خدمات جديدة متميزة
- ب. الاستفادة من الطاقة التخزينية الكبيرة التي تتيحها التقنيات الحديثة
- ت. الاستفادة من السرعة العالية في تسوية المدفوعات إلكترونياً
- ث. كل ما تقدم

(١٣٨) من أهم التحديات التي تواجه البنوك في استخدام الصيرفة الإلكترونية

- أ. ارتفاع تكليف التشغيل
- ب. القيود التي يفرضها البنك المركزي
- ت. مخاطر عدم الأمان التام
- ث. كل ما تقدم

(١٣٩) يؤدي التقدم التقني في القطاع المصرفي إلى

- أ. زيادة تكلفة الخدمات الجديدة
- ب. تخفيض تكلفة الخدمات الجديدة
- ت. تقليل حدة المنافسة بين البنوك
- ث. ب و ت

١٤٠) من أهم نظم المدفوعات المستخدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية ما يلي

أ. نظام الشيكات المصرفية

ب. نظام سويفت (SWIFT)

ت. نظام النقد السائل

ث. ب و ت

١٤١) أدى استخدام التقنيات الحديثة في البنوك إلى

أ. زيادة عدد فروع البنوك في المدن

ب. الاستخدام المتزايد للصراف الآلي

ت. تقليل عدد فروع البنوك

ث. ب و ت

وجزى الله خير كل من جوري وفروحه لوضعهم صور الأسئلة

وتمنيات بالتوفيق والنجاح لكل